مؤتمر الأطراف في معاهـــــدة عـــدم انتشار الأسلحة النوويـة لاستعـراض المعاهدة عام ٢٠١٥

11 May 2015
Arabic
Original: English

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل – ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

تعزيز الاتحاد الأوروبي لأعلى مستويات الأمان النووي: الأمر التوجيهي المنقح المتعلق بالأمان النووي

ورقة عمل مقدمة من الاتحاد الأوروبي*

أولا – استجابة الاتحاد الأوروبي لحادثة فوكوشيما

اختبارات الاتحاد الأوروبي لمقاومة الإجهاد

١ – يشكل الأمان النووي لجميع المنشآت النووية، ولا سيما لمحطات الطاقة النووية، أولوية دائمة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويتمثل المبدأ الرئيسي في السعي نحو إدخال تحسينات مستمرة على مستويات السلامة حتى يتسنى الحفاظ على أعلى معايير الأمان في ضوء التغير التكنولوجي.

٢ – وقد وجهت حادثة محطة الطاقة النووية في فوكوشيما الانتباه إلى الأهمية القصوى لضمان أقوى مستويات الأمان النووي. وكانت استجابة الاتحاد الأوروبي لهذه الحادثة استجابة مباشرة. وبموجب ولاية صادرة عن المجلس الأوروبي في اجتماعه المعقود خلال الفترة ٢٤–٢٥ آذار/مارس ٢٠١١[(١)]، أطلقت المفوضية الأوروبية (والمشار إليها فيما بعد بالمفوضية)، بالاشتراك مع فريق منظمي الأمان النووي مبادرة تقييمات المخاطر والأمان الشاملة لكامل الاتحاد الأوروبي (''اختبارات مقاومة الإجهاد'')، لجميع محطات الطاقة النووية في الاتحاد الأوروبي لإعادة تقييم مدى صلابة مقاومتها للحوادث الطبيعية بالغة

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

(١) استنتاجات الاتحاد الأوروبي EUCO 10/1/11.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الشدة، والآثار المترتبة عن أية حوادث أولية (مثلا حوادث النقل مثل تحطم الطائرات) التي قد تفضي إلى خسائر متعددة لوظائف السلامة التي تتطلب إدارة الحوادث الخطيرة. ويتعين على جميع مشغلي محطات الطاقة النووية في الاتحاد الأوروبي تقييم استجابة محطات الطاقة النووية لهذه الظروف الشديدة. وقام أولا منظمو الطاقة النووية الوطنيون باستعراض تقارير المشغلين. وبعدئذ، أعدوا تقارير وطنية موجزة. وأكدت النتائج وجود معايير عليا للأمان النووي في الاتحاد الأوروبي، مع تحديد عدد من أوجه التحسين التي يمكن تنفيذها في إطار نهج الأمان النووية والممارسات الصناعية في البلدان المشاركة. وضمانا لتوفير المتابعة المناسبة، وضعت الدول الأعضاء خطط عمل وطنية لتنفيذ التوصيات المحددة.

٣ - وقُدمت تقارير اختبارات مقاومة الإجهاد إلى المفوضية، وخضعت خطط العمل الوطنية لعملية لاستعرض الأقران، نظمها فريق منظمي الأمان النووي الأوروبي. وتم مؤخرا استعراض التقارير المحدّثة خلال حلقة العمل الثانية لاستعراض الأقران لخطط العمل الوطنية التي عقدها الفريق في نيسان/أبريل ٢٠١٥.

التعاون بين منظمي الأمان النووي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

٤ - فريق منظمي الأمان النووي الأوروبي[٢] هو هيئة خبراء مستقلة ذات حجية، وقد أنشأت في عام ٢٠٠٧، وبموجب قرار من المفوضية[٣]. ويتكون الفريق من مسؤولين رفيعي المستوى، يمثلون سلطات الأمان النووي، وأمان النفايات المشعة، أو سلطات الحماية من الإشعاع، وكبار الموظفين المدنيين من ذوي الكفاءات في هذا المجال. وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية ممثلة في الفريق. ويتمتع مجلس الاتحاد الأوروبي، وسويسرا والنرويج والوكالة الدولية للطاقة الذرية بمركز المراقب لدى الفريق.

٥ - ويتمثل دور فريق منظمي الأمان النووي الأوروبي في إيجاد الظروف الملائمة للتحسين المستمر، وللتوصل إلى فهم مشترك في مجالات الأمان النووي وإدارة النفايات المشعة. ويعمل أيضا من أجل تحسين التعاون والانفتاح بين الدول الأعضاء فيما يخص المسائل المتعلقة بالأمان النووي والنفايات المشعة، وزيادة الشفافية. ويضطلع الفريق أيضا بدور استشاري في تنفيذ الأوامر التوجيهية المتعلقة بالأمان النووي. ويقع الأمان النووي والإدارة المأمونة للوقود المستهلك والنفايات المشعة في نطاق المسؤوليات الوطنية. وتبقى المسؤوليات والقرارات المتعلقة بإجراءات السلامة والإشراف على المنشآت النووية ضمن

(٢) ENSREG website: www.ensreg.eu.

(٣) OJ of 27.7.2007 L 195/44.

اختصاصات المشغلين وسلطات الأمان الوطنية وحدهم. غير أن المفوضية تعمل بشكل وثيق مع السلطات التنظيمية المختصة للدول الأعضاء في إطار فريق منظمي الأمان النووي الأوروبي. ومن الأمثلة الجيدة لهذا التعاون اختبارات مقاومة الإجهاد لمحطات الطاقة النووية التي تقوم بها السلطات الوطنية التنظيمية المختصة، بالتعاون مع المفوضية، إثر وقوع حادثة محطة الطاقة النووية في فوكوشيما – دايتشي.

تعاون الاتحاد الأوروبي مع الدول الثالثة

٦ – تم الشروع فورا بعد حادثة فوكوشيما في إجراء اتصالات مع الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي بشأن اختبارات مقامة الإجهاد، وشاركت سويسرا وأوكرانيا مشاركة كاملة في اختبارات مقاومة الإجهاد الأوروبية لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ (بالإضافة إلى كرواتيا من خلال ملكيتها لمحطة الطاقة النووية السلوفينية)، مع إجراء اختبارات مقاومة إجهاد مماثلة قامت بها عدة دول مجاورة للاتحاد الأوروبي، ومنها على سبيل المثال روسيا وبيلاروس وأرمينيا وتركيا.

٧ – وقد شكّل صك التعاون في مجال الأمان النووي للاتحاد الأوروبي مساهمة رئيسية في مساعدة البلدان الثالثة في وضع وتنفيذ اختبارات مقاومة الإجهاد، ويشجع هذا الصك تبني أعلى مستويات الأمان النووي في جميع أنحاء العالم، من خلال تقييم الدعم، لا سيما للسلطات التنظيمية، بما في ذلك البلدان المستفيدة بموجب سياسات الحوار للاتحاد الأوروبي، مثل أرمينيا وبيلاروس ومصر والأردن والمغرب وأوكرانيا. والبرنامج الجديد لصك التعاون في مجال الأمان النووي للفترة ٢٠١٤–٢٠٢٠ يشكل أداة محددة وتقنية للتعامل مع الأمان النووي وإدارة النفايات النووية والضمانات النووية. وتساهم المشاريع المنفذة في هذه المجالات الثلاثة في وجود عالم أكثر أمانا، من خلال تعزيز تبني ثقافة أمان نووي في جميع أنحاء العالم، وفي توفير بيئة أنظف، بسبل منها مثلا تقديم الدعم لمعالجة ميراث تعدين اليورانيوم في آسيا الوسطى، ونظام عدم الانتشار، وذلك بوضع نظام سليم للمساءلة والمراقبة فيما يخص المواد النووية.

ثانيا – إطار الاتحاد الأوروبي القانوني للطاقة النووية

٨ – يتمثل الهدف الرئيسي من إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية/اليوراتوم[٤] إلى وضع إطار قانوني متقدم جدا – لصالح جميع دوله الأعضاء – للطاقة النووية، يفي على وجه الخصوص بأعلى مستويات الأمان النووي والحماية من الإشعاع، بما في ذلك البحوث والتدريب.

٩ – والإطار التشريعي الحالي على مستوى الاتحاد الأوروبي هو مثال لمجموعة من القواعد الملزمة التي يمكن تحقيقها على المستوى الإقليمي. وقد تم تعزيز هذا الإطار بشكل ملموس خلال السنوات الأربع الماضية بهدف دعم التعزيز المستمر للسلامة النووية والحماية من الإشعاعات على مستوى الاتحاد الأوروبي والمستوى الدولي كليهما. وتعمل المفوضية بشكل وثيق مع الدول الأعضاء لتسهيل تنفيذ إطار الأمان للاتحاد الأوروبي على الصعد الوطنية. وينطوي ذلك على جهد كبير من طرف الدول الأعضاء.

١٠ – اعتُمد الأمر التوجيهي للمجلس بشأن الإدارة المسؤولة والمأمونة للوقود المستهلك والنفايات المشعة[٥] في تموز/يوليه ٢٠١٥. وفضلا عن ذلك، يتعين على الدول الأعضاء أن تدعو دوريا لإجراء استعراضات أقران دولية لتبادل الخبرات وضمان تطبيق أعلى المستويات.

١١ – وتمكِّن معاهدة اليوراتوم الجماعة من وضع معايير السلامة الأساسية لحماية صحة العاملين وخاصة الجمهور، من المخاطر الناجمة عن الإشعاعات المؤينة. وقد اعتمد الأمر

---

(٤) تم إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (اليوراتوم) في عام ١٩٥٨ بموجب معاهدة 'اليوراتوم'، وقد حافظت هذه الجماعة على شخصية قانونية مستقلة عن الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أنها تتكون من نفس الأعضاء وتخضع لإحكام نفس مؤسسات الاتحاد الأوروبي. ويتمثل الهدف العام من معاهدة اليوراتوم في المساهمة في تشكيل وتطوير الصناعات النووية لأوروبا، بحيث يتسنى، لجميع الدول الأعضاء الإفادة من تطوير الطاقة النووية، وضمان أمن الإمدادات، وفي الوقت الذي يترك فيه لكل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي على حدة حرية اختيار ما إذا كانت تريد استخدام أو عدم استخدام الطاقة النووية في مزيجها من الطاقة، فإن دور اليوراتوم يكمن في وضع الإطار القانوني الأكثر تقدما – لمصلحة جميع الدول الأعضاء – للطاقة النووية، بما يفي بأعلى مستويات ضمانات السلامة وعدم الانتشار. وتمكن معاهدة اليوراتوم الجماعة من العمل في المجال النووي لأجل: أ) تشجيع البحوث والتكنولوجيا؛ ب) وضع معايير موحدة للأمان، وإدارة النفايات المشعة، والحماية الإشعاعية؛ ج) تسهيل الاستثمارات والتطورات في المجال النووي، لا سيما من خلال القيام بمبادرات مشتركة؛ د) ضمان وضع سياسة إمدادات مشتركة؛ هـ) ضمان عدم تحويل المواد النووية عن مسارها (الضمانات النووية)؛ و) إيجاد سوق نووية مشتركة؛ و ز) الدخول في علاقات دولية لتبني إحراز تقدم في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

(٥) الأمر التوجيهي 2011/70/Euratom، الصادر في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، والذي تم بموجبه إنشاء إطار الجماعة للإدارة المسؤولة والمأمونة للوقود المستهلك والنفايات المشعة (OJ L 199, 2.8.2011, p. 48).

التوجيهي الأول لمعايير الأمان الأساسية لليورانيوم في عام ١٩٥٩. ويتم تحديثه بشكل منتظم منذ ذلك التاريخ. ويأخذ أحدث التنقيحات الذي أدخل منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[٦] قي الاعتبار أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي المحرز منذ التسعينات، ويوحد خمسة قوانين سُنت مسبقا في تشريع واحد.

١٢ - ويُتيح الأمر التوجيهي الجديد حماية أفضل للعاملين، لا سيما في المجالات الطبية، وأماكن العمل المعرضة للرادون، والصناعات التي تقوم بتجهيز المواد المشعة طبيعية المنشأ، وللجمهور، لا سيما من إشعاع الرادون في الأماكن المغلقة، وكذلك للمرضى، لا سيما فيما يتعلق بالحوادث الناجمة عن العلاج الإشعاعي والتشخيص الإشعاعي. ويعزز الأمر التوجيهي متطلبات التأهب للطوارئ والاستجابة لها، ويركز على التعاون الأفضل بين الدول الأعضاء والدول الثالثة، وبخاصة فيما يتعلق بالدروس المستفادة من حادثة فوكوشيما.

١٣ - وفي ضوء الدروس المستفادة من حادثة محطة الطاقة النووية في فوكوشيما - دايتشي ونتائج اختبارات مقاومة الإجهاد للاتحاد الأوروبي، اعتمدت المفوضية، متصرفة، بناء على طلب المجلس الأوروبي في آذار/مارس ٢٠١١ بأن تقوم المفوضية أيضا باستعراض الأطر القانونية والتنظيمية للأمان النووي في الاتحاد الأوروبي، مقترحا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بإصدار أمر توجيهي يعدل بموجبه الأمر التوجيهي المتعلق بالأمان النووي الصادر في عام ٢٠٠٩[٧]. وقد اعتمد الأمر التوجيهي الجديد في المجلس في تموز/يوليه ٢٠١٤، وستقوم الدول الأعضاء بتنفيذه بحلول آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٦) الأمر التوجيهي للمجلس Euratom 2013/59، الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الذي يحدد مخاطر الأمان الأساسية للحماية من الأخطار الناجمة عن الإشعاع المؤين، والذي تُلغي بموجبه الأوامر التوجيهية Euratom 89/618، Euratom 90/641، و Euratom 96/29، و Euratom 97/43، و Euratom 2003/22 (OJ L 13, 17.1.2014, p. 1).

(٧) الأمر التوجيهي Euratom 2009/71، الصادر في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ والذي وُضع بموجبه إطار الجماعة بشأن الأمان النووي للمنشآت النووية (OJ L 172, 2.7.2009, p. 18).

ثالثا – الأمر التوجيهي المنقح المتعلق بالأمان النووي[٨]

١٤ – استنادا إلى فلسفة التحسين المستمر للأمان النووي، يهدف تعديل عام ٢٠١٤ المدخل على الأمر التوجيهي المتعلق بالأمان النووي إلى مزيد من التعزيز لإطار الأمان النووي الموحد في الاتحاد الأوروبي من خلال خمس سبل رئيسية:

تعزيز القواعد المتعلقة بدور واستقلالية السلطات التنظيمية الوطنية

١٥ – تحقق المزيد من التعزيز، بموجب الأمر التوجيهي المعدل، للالتزامات المتعلقة باستقلالية السلطات التنظيمية عن أية تأثيرات غير مبررة على عملية صنع قراراتها التنظيمية، وعلى السبل الملائمة المتاحة لها، واختصاصاتها، للقيام بمهامها على الوجه المطلوب.

١٦ – وعلى وجه الخصوص، تتمتع السلطات التنظيمية بالصلاحيات القانونية الكافية، والعدد الكافي من الموظفين الذين يتمتعون بالمؤهلات والقدرات والخبرة الضرورية، وتتاح لها الموارد المالية الكافية للقيام بالمهام الموكلة إليها على الوجه الأمثل.

١٧ – وينبغي أن تشارك السلطات التنظيمية في تحديد متطلبات الأمان النووية الوطنية – ويجب منع تضارب المصالح.

إدخال العمل بأهداف أمان عالية المستوى على كامل نطاق الاتحاد لمنع وقوع الحوادث وتحاشي التسربات الإشعاعية

١٨ – يدعو هذا الهدف، الذي سيطبق على المنشآت النووية المرخص بإنشائها بعد ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى إدخال تعزيزات أمان مهمة في تصميم المفاعلات الجديدة، التي يتعين أن تستخدم فيها أحدث المعارف والتكنولوجيات، مع الأخذ في الاعتبار لأحدث متطلبات الأمان الدولية، ويجب، على وجه الخصوص، أن تصمم هذه المنشآت، وتختار مواقعها، ويتم تشييدها والإذن بتشغيلها، وتشغيلها، ووقفها عن التشغيل، بهدف منع وقوع الحوادث، وفي حالة وقوعها، التخفيف من آثارها، وتجنب حدوث انبعاثات إشعاعية مبكرة تتطلب اتخاذ تدابير طوارئ خارج الموقع، لكن الوقت لا يسمح بتنفيذها، وكذلك تجنب الانبعاثات الإشعاعية الكبيرة التي تتطلب تدابير حماية لا يمكن اقتصارها على منطقة معينة أو حصرها في نطاق زمني محدد.

---

(٨) الأمر التوجيهي للمجلس Euratom 2014/87، الصادر في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، والذي عُدّل بموجبه الأمر التوجيهي Euratom 2009/71، والذي وضع بموجبه إطار الجماعة بشأن الأمان النووي للمنشآت النووية (OJ L 219, 25.7.2014, p. 42).

١٩ - وفيما يخص المنشآت النووية الحالية، يكرس هذا الهدف مبدأ التحسين المستمر للأمان النووي، وذلك ببيان ضرورة تحديد وتنفيذ تحسينات أمان عملية، في الوقت المناسب. وقد تم إدخال هذا الهدف أيضا على المستوى الدولي (انظر ٤-٢).

وضع نظام أوروبي لإجراء استعراضات أقران بشأن مسائل أمان محددة كل ست سنوات

٢٠ - استعراض الأقران المواضيعي الأوروبي، على النحو المحدد في الأمر التوجيهي المعدل بشأن الأمان، هو عبارة عن آلية للتعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بغية بناء الثقة، وتطوير وتبادل الخبرات، وضمان التطبيق المشترك لأعلى مستويات الأمان النووي.

٢١ - تتمثل المنافع الرئيسية لاستعراضات الأقران الجديدة فيما يلي '١' الفحوص المتعمقة لجانب تقني محدد، '٢' الفهم المشترك لمسائل الأمان النووي، '٣' ترجمة أهداف الأمان إلى توصيات ملموسة، بما في ذلك إجراءات المتابعة، '٤' تقاسم المعارف والخبرات على المستوى الأوروبي، و '٥' تعزيز الشفافية بشأن مسائل الأمان النووي.

٢٢ - استلهمت بشكل كبير فكرة إدخال العمل باستعراضات الأقران المواضيعية من عملية استعراض الأقران التي أجريت أثناء اختبارات مقاومة الإجهاد النووي التي تم القيام بها بعد حادثة فوكوشيما. وعملا بالأمر التوجيهي المعدل، ستركز استعراضات الأقران على مسائل أمان محددة. وستكمل ما يوجد فعلا من استعراضات، يتعين على الدول الأعضاء عملا بها اتخاذ الترتيبات، مرة كل عشر سنوات على الأقل، لإجراء تقييمات ذاتية دورية لأطرها الوطنية وسلطاتها الوطنية المختصة، وأن تدعو إلى إجراء استعراض أقران دولي للأجزاء ذات الصلة من أطرها الوطنية و/أو سلطاتها الوطنية، بغية التحسين المستمر للأمان النووي.

زيادة متطلبات الشفافية بشأن مسائل الأمان النووي، وإعلام الجمهور وإشراكه

٢٣ - ويلزم الأمر التوجيهي المعدل أيضا السلطة التنظيمية المختصة وحملة التراخيص بأن يقدموا للجمهور المعلومات المتعلقة بظروف التشغيل العادية للمنشآت النووية وكذلك المعلومات العاجلة في حالة وقوع عوارض أو حوادث.

٢٤ - وفضلا عن ذلك، تتاح للجمهور الفرصة للمشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بمنح التراخيص للمنشآت النووية.

تشجيع تبني ثقافة أمان نووي فعالة

٢٥ - يتضمن الأمر التوجيهي أحكاما تتعلق بتشجيع وتعزيز تبني ثقافة أمان نووي فعالة تهدف على وجه الخصوص إلى تعزيز الالتزام بالأمان النووي، وتحسينه المستمر على جميع مستويات الموظفين والإدارة العاملين داخل منظمة.

٢٦ - وهذه الأحكام، المتعلقة بالعامل البشري، تكمّل الأحكام ذات الطابع الأكثر تقنية (هدف الأمان النووي، مفهوم الدفاع المعمق، والتقييمات الأولية، واستعراضات الأمان الدورية للمنشآت النووية)، التي أدخلت أيضا في الأمر التوجيهي المعدل، بما يعكس دعامتي الأمان النووي.

٢٧ - ويعزز الأمر التوجيهي المعدل إدارة الحوادث، بالإضافة إلى التأهب والاستجابة الموقعيين للطوارئ، ويتيح إمكانية إجراء تقييمات منتظمة لأمان المنشآت النووية لتحديد إدخال مزيد من تحسينات الأمان التي تأخذ في الاعتبار مسائل مختلفة، من بينها التقدم في السن.

٢٨ - ولا يمنع هذا الأمر التوجيهي الدول الأعضاء من اتخاذ تدابير أمان أكثر صرامة.

رابعا - الأمان النووي في السياق الدولي

٢٩ - يعقد كبار موظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمفوضية والدائرة الأوروبية للعمل الخارجي، بصفة منتظمة، اجتماعات مشتركة، منذ أوائل عام ٢٠١٣، لاستعراض أنشطتهم المتعلقة بالتعاون في المجال النووي، والتخطيط للعمل المستقبلي، وبالإضافة إلى مجال الأمان النووي، تغطي اجتماعات كبار الموظفين أيضا مجالات تعاون مثل الأمن النووي، والضمانات، والتطبيقات النووية، والبحوث، والابتكارات في مجال الطاقة النووية. وتتيح هذه الاجتماعات منتدى للحوار الرفيع المستوى بشأن مجالات وأشكال التعاون الجديدة، كما تشكل منطلقا للبدء في استكشاف مفصل للإمكانيات التي يتملكها كل طرف للمساهمة في تحقيق الأهداف المشتركة.

٣٠ - وفيما يتعلق بمجال الأمان النووي على وجه الخصوص، أمكن تحقيق تعاون ملحوظ عبر سنوات عديدة، وحتى يصبح ذلك التعاون أكثر فعالية وكفاءة، وقعت الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال الأمان النووي في عام ٢٠١٣. وتوفر هذه المذكرة إطارا شاملا للطرفين لتنسيق أنشطة كل منهما، والسعي بالتالي إلى تفادي الازدواجية، والوصول بفاعلية جهودها إلى حدودها القصوى.

ولأغراض متابعة تنفيذ المذكرة، تم إنشاء لجنة تنسيق لكبار الموظفين. واجتمعت اللجنة في اجتماعها السنوي الأول في أوائل عام ٢٠١٤. وكانت أحد الاستنتاجات التي توصل إليها الاجتماع الثاني المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٥ يتمثل في أن الاتصال الهيكلي المعزز قد ساعد في كل من التخطيط في الوقت المناسب للنشاطات المستقبلية وفي استعراض المشاريع الجارية. ويتم حاليا اتخاذ خطوات لضمان الاستخدام الحكيم للموارد المتاحة، وذلك بتحديد المزيد من مجالات التعاون، انطلاقا من مجال التعليم والتدريب.

٣١ - والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية طرف في الاتفاقية المشتركة لإدارة الوقود المستهلك ولأمان إدارة النفايات المشعة، الموقعة بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وستشارك الجماعة في اجتماع الاستعراض المقبل للأطراف المتعاقدة الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠١٥. وهي أيضا طرف في اتفاقية الأمان النووي (انظر أدناه).

تعزيز اتفاقية الأمان النووي

٣٢ - قادت الدروس المستفادة من حادثة فوكوشيما، إثر وقوع زلزال وتسونامي توهوكو في ١١ آذار/مارس ٢٠١١ المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات لأجل المزيد من التعزيز للأمان النووي في جميع أنحاء العالم. وأقر المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الخامس والخمسون خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي، بما يتيح تحسين فعالية الإطار القانوني الدولي، بما في ذلك، عند الاقتضاء، تعديل اتفاقية الأمان النووي، التي تمثل حجر الزاوية في نظام الأمان النووي العالمي.

٣٣ - ووافقت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي على عقد اجتماع استثنائي في آب/أغسطس ٢٠١٢، حيث قرروا إنشاء فريق عامل معني ''بالفعالية والشفافية'' مفتوحة عضويته أمام جميع الأطراف المتعاقدة، وعُهد إليه بمهمة تقديم تقرير إلى اجتماع استعراض الاتفاقية السادس عن قائمة نشاطات تهدف إلى تعزيز الاتفاقية، وعن المقترحات بشأن تعديل الاتفاقية، إذا ما اقتضى الأمر ذلك.

٣٤ - وقدمت المملكة المتحدة، بدعم من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، مجموعة من المقترحات تستند إلى قائمة تحتوي على ٦٨ إجراء اقترحها الفريق العامل، تهدف بشكل رئيسي إلى تعديل الوثائق التوجيهية لاتفاقية الأمان النووي. وتضع القواعد الجديدة، التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء في اجتماع الاستعراض السادس المعقود في ربيع عام ٢٠١٤، مبادئ توجيهية واضحة بشأن ما يتعين على الأطراف

المتعاقدة اتخاذه من إجراءات للوفاء بأهداف الاتفاقية، وتعزيز عملية إعداد التقارير الوطنية، وتحسين عملية الاستعراض، وتعزيز التعاون الدولي، وإتاحة المزيد من الشفافية تجاه الجمهور.

٣٥ - وقررت سويسرا، بالإضافة إلى ما سبق، أن تقدم رسميا تعديلا للاتفاقية، بغية جعل مبدأ ''تحاشي التلوث خارج الموقع'' ملزما قانونا. ونظرا لعدم وجود توافق آراء أثناء انعقاد الاجتماع الاستعراضي قررت الأطراف المتعاقدة تقديم المقترح إلى مؤتمر دبلوماسي. وكان دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لعقد المؤتمر الدبلوماسي عاملا حاسما في ذلك.

٣٦ - وفي المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥، وافقت جميع الأطراف المتعاقدة التي حضرت المؤتمر، بما في ذلك الدول الثماني والعشرون الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، على نص إعلان يحتوي على مجموعة من المبادئ وآليات التنفيذ لتحسين وتعزيز أمان محطات الطاقة النووية. وتهدف هذه المبادئ، والتي تم سنها بالفعل في إطار تشريعات ملزمة قانونا في الاتحاد الأوروبي، إلى منع وقوع الحوادث النووية وتخفيف آثارها على السكان، وتتضمن هدف تحقيق الأمان، لتحاشي التلوث خارج الموقع.

٣٧ - فضلا عن ذلك، فإن هذه النتيجة التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء تتفق مع هدف الاتحاد الأوروبي الرامي إلى تعزيز ''هدف الأمان'' المتوخى من الأمر التوجيهي بشأن الأمان النووي، على الصعيد الدولي.

٣٨ - ويطلب الإعلان من الأطراف المتعاقدة الإبلاغ عن الكيفية التي ينفذون بها هدف الأمان في تحديد مواقع محطات الطاقة النووية، والإذن بها، وتشغيلها. ومن خلال المبادئ المتفق عليها، لا تفتح الأطراف المتعاقدة الطريق فقط أمام المزيد من التحسينات للمحطات القائمة، ولكنها أيضا تتعهد بالتزامات واضحة بإدخال تحسينات أمان على المحطات القائمة من خلال الاستعراضات الدورية، وتنفيذ تحسينات الأمان الضرورية في الوقت المناسب، ويخضع تطبيق هذه المبادئ لاستعراضات الأقران في إطار الاجتماع الاستعراضي المقبل لاتفاقية الأمان النووي في عام ٢٠١٧.

خامسا - الاستنتاجات

٣٩ - يشكل الأمان النووي أولوية مطلقة للاتحاد الأوروبي. وقد تصرف الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بشكل عاجل لتعلم الدروس الضرورية من حادثة فوكوشيما. وتم ذلك أولا من خلال الإفادة من الهياكل القائمة للتعاون التنظيمي داخل نطاق الاتحاد الأوروبي للقيام

باختبارات مقاومة الإجهاد في كامل نطاق الاتحاد الأوروبي، وقد شملت هذه الاختبارات أيضا الدول المجاورة.

٤٠ - وثانيا، قام الاتحاد الأوروبي، استنادا إلى نتائج اختبارات الإجهاد، بالإضافة إلى مصادر أخرى مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ورابطة مسؤولي تنظيم الشؤون النووية في أوروبا العربية (وينرا)[٩]، باعتماد تنقيح رئيسي لإطاره القانوني للأمان النووي. - الأمر التوجيهي بشأن الأمان النووي الذي يعزز بشكل ملحوظ متطلبات الأمان للمنشآت النووية. وعلى وجه الخصوص، يعزز الأمر التوجيهي الجديد صلاحيات واستقلالية السلطات التنظيمية الوطنية، ويعزز تبني هدف أمان رفيع المستوى في كامل نطاق الاتحاد الأوروبي لمنع وقوع الحوادث وتحاشي التسربات الإشعاعية، ويضع نظاما أوروبيا لاستعراضات الأقران بشأن مسائل أمان محددة كل ست سنوات، ويزيد من الشفافية بشأن مسائل الأمان النووي ويعزز إيجاد ثقافة أمان نووي فعالة.

٤١ - ويقدم الاتحاد الأوروبي أيضا الدعم إلى الدول الثالثة لتحسين الأمان النووي عن طريق صك التعاون في مجال الأمان النووي، وهو عنصر فاعل مهم في التعاون الدولي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمان النووي. وكان الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أيضا عناصر فاعلة رائدة في تعزيز عملية استعراض اتفاقية الأمان النووي التي شهدتها الآونة الأخيرة.

---

(٩) رابطة مسؤولي تنظيم الشؤون النووية في أوروبا الغربية.